Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, Supplement 1, 2022

Deanship of Scientific Research

An Intellectual Foundation for the Grammatical Sentence in Arabic

Mahmoud Alhawawshah *

Faculty of Education , Sohar University

Received: 31/5/2021
Revised: 20/6/2021
Accepted: 19/9/2021
Published: 30/11/2022

* *Corresponding author:*
hawawshah2010@gmail.com

Citation: Alhawawshah , M. . An Intellectual Foundation for the Grammatical Sentence in Arabic. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 568–580.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.3508

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This research paper discusses the intellectual foundation present in the grammatical structure of the verbal and nominal sentences in Arabic by identifying and analyzing specific intellectual foundation evidence that goes in line with the Islamic idea of monotheism based on the notion of the presence of factors, subject, adjuncts, predication, diacritics etc. The introduction discusses the concept of language and its origins. The findings helped explain the origin of Arabic language, and its creation. It also discussed the idea whether Arabs belong to the Arabic Language or vice versa. The body of the research paper included the intellectual foundation for of Arabic sentence structure. Evidence included the idea of the factor that affects other parts of the sentence, which is fundamental in syntax. It explained the importance of the subject in the structure of the verbal sentence grammar. This idea agrees with the idea that everything is caused by a cause. Examples include the presence of adjuncts and the passive voice where a subject (causer) is present although it is unknown. The findings show that sentence in Arabic is based on the idea of monotheism and that the origin of the Arabic language far exceeds other languages. The findings also show that Arabic is a representation of a monotheistic society or that it is of a divine source.

Keywords: Sentence, factor, language, The Creator, cosmos.

بنى فكرية في بنية الجملة النحوية العربية

محمود الهواوشة

كلية التربية،جامعة صحار

ملخّص

حاول البحث الكشف عن وجود بنى فكرية في البنية النحوية للجملة الفعلية والإسمية في اللغة العربية، باستخراج ما فيهما من أدلة فكرية وتحليلها، وقد انسجمت مع فكرة التوحيد في الدين الاسلامي، بناءًا على فكرة العامل، والفاعلية، والابتداء، والفضلات وعلاقتها بالإسناد، والحركات الإعرابية وغيرها. وبني البحث على تمهيد وعرض وخاتمة، وفي التمهيد عرض مبسط عن اللغة معنى ونشأة، فنتائج البحث قادت إلى ذلك، وإلى المدى الزماني المتوقع لظهور اللغة العربية، ومن تحدث بها، ونسبة العرب لها أو نسبتها للعرب، وفي العرض نوقشت البنى الفكرية في بنية الجملة العربية؛ من فكرة العامل وهو أساس في الفكر النحوي، وله العمل في ما لا عامل لفظي له، إلى الفاعلية كعامل أساسي في بنية الجملة الفعلية، فكل فعل له فاعل. وللفاعل الرتبة الأولى مسنودة بأقوى علامة إعرابية، وإلى الفضلات بتعددها كصور دالة على أثر الفاعلية، إلى البناء للمجهول، وفيه وجوب وجود الفاعل وإن لم يُعرف، فلا يجوز أن تخلو الجملة من الفاعل، كما أنه لا يمكن خلو الكون من خالق، وفي الابتداء والمبتدأ صورة لأولية الخالق وبدء الخلق، فلكل مبتدأ مُبتدئ. وفي الخاتمة النتائج التي تحصلت من البحث، وأهمها أن الجملة في اللغة العربية مبنية على فكرة التوحيد، وأن العلاقة بين الفاعل وعناصر الجملة الأخرى تحاكي علاقة الخالق بالكون، وأن نشأة اللغة العربية ذات بعد زماني يتخطى العصور اللغوية للغات المعروفة لدينا، وأنها وليدة مجتمع موحِد أو أنها توقيفية.

الكلمات الدالة: الجملة، العامل، اللغة، الخالق، الكون.

المقدمة:

يحاول البحث الكشف عن البنى لفكرية في البنية النحوية للجملة في اللغة العربية، فقد وصلت اللغة العربية إلينا ناضجة في بيئة مشركة وكافرة؛ لكنها تخلو من الأثر العقدي الشركي والكفري عند من تكلم بها، ومن المفترض أنها من إنتاج هذا المجتمع، وتتأثر به، وهذا يطرح أسئلة عن نشأة اللغة العربية، فإن كانت وقفية لا جدال في الأمر، وإن كانت اصطلاحية فما هو المعتقد الفكري لأهلها، وحتما لن يكون شركا وكفرا، فاللغة وعاء الفكر والناقل الحضاري للفكر الإنساني، واللغة العربية كما بدا من البحث لغة توحيد في بنيتها التركيبية، فكيف استقر لها ذلك على خلاف بيئتها؟ وهل اللسان قواعد ثابتة، واللغة استعمال ثقافي خاص لتلك القواعد؟ ومتى وضعت هذه الثوابت؟ ومن وضعها؟

وبعد البحث في مصادر اللغة تبين أن بنية الجملة في اللغة العربية قائمة على فكرة التوحيد، فالخالق واحد، وما دونه يتعدد، وهو واجب الوجود ولا خَلق من دون خالق، ولا يجوز إخلاء موقع الخالق وإن جُهل فاعل الخلق، وهذا ما اتصف به الفعل مع الفاعل ونائبه.

بني البحث على تمهيد مختصر عن نشوء اللغة - فرضته نتائج البحث - ثم العرض والتحليل، فالخاتمة. وقصر التحليل على الجانب الدلالي من التركيب النحوي في الجملة حصرا للبحث عن التشعب، وتناول البحث المركب الإسنادي والفضلة، والإسناد في الجملة الإسمية، في إطار الكشف عن البنى الفكرية في اللغة العربية. واعتمد البحث على مراجع ومصادر قديمة وحديثة، ولم أجد في حدود اطلاعي أبحاثا سابقة في هذا الموضوع، فالأبحاث تركز على التركيب النحوي لا البعد الفكري فيه.

وفي الخاتمة خلص البحث إلى مجموعة نتائج كموضوعات بحاجة إلى البحث، وإعادة البحث عن أصل اللغة العربية، وأهمها؛ أن اللغة العربية لغة تنتمي إلى التوحيد وقفا أو لغة قوم كانوا موحدين. وأن اللغة العربية مرت بمراحل غامضة بعيدة المدى في التاريخ البشري، لكنها احتفظت بالتوحيد على الرغم من وصولها إلينا ناضجة على ألسنة قوم مشركين وكافرين، ولم يغيروا فيها. وفي ذلك تثبيت لمعنى اللغة في لفظ الذكر الذي تكفل الله بحفظه في القرآن الكريم، فمن معاني الذكر؛ اللغة.

أهمية البحث ومشكلته

إن التوقف عند البنية النحوية في تركيب الجملة في اللغة العربية يثير تساؤلات عن التفرد بالفاعلية في الجملة الفعلية، والابتداء والمبتدأ في الجملة الإسمية، والبناء للمجهول، والعامل وغيرها من المظاهر النحوية، فهي سمة قارة في النحو العربي؟ فما ضوابطها العقلية النحوية؟ وهل من علاقة بين البنية النحوية وبين الفكر التوحيدي؟ وهل لهذه البنية ارتباط بنشأة اللغة؟ من هنا تحصلت فكرة البحث ومشكلته التي سيسلط الضوء عليها، وتحديدا البنى الفكرية في التركيب النحوي للجملة العربية، وبيان المنطلقات الفكرية لتلك البنية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحديد الحالة المدروسة من واقع وصفها النحوي المطروق، ومن ثم تحليل البنية النحوية منطقيا، والخروج بالنتائج.

خطة البحث

يشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد، وعرض، وخاتمة. وضم العرض خمسة مطالب:

المطلب الأول: العامل.

المطلب الثاني: بنية الجملة الفعلية. ويشتمل على: الفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمفاعيل.

المطلب الثالث: بنية الجملة الاسمية. ويشتمل على: المبتدأ، والخبر.

المطلب الرابع: المصدر.

المطلب الخامس: علامات الإعراب.

التمهيد

بُحث مفهوم اللغة ونشأتها كثيرا، ومن تعريفاتها عند علماء العربية القدامى "أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (ابن جني: د. ت). أما علم اللغة الحديث فيعرِّفها بأنها نظام صوتي أساسا، يتكون من رموز اصطلاحية يستعمله أفراد جماعة ما لتبادل الأفكار والمشاعر(الخولي: 1982). وهناك تعريفات كثيرة ليست مدار البحث. والعربية لفظ يطلق على من ينطق باللغة العربية، وهي من اللغات السامية وأقدمها نشأةً وتاريخًا، وهنالك العديد من الآراء في أصل العربية لدى قدامى اللغويين العرب؛ فيذهب بعض إلى أن يَعرب كان أول من أعرب في لسانه، وتكلم بهذا اللسان العربي، فسميت اللغة باسمه، ومنهم من نسبها إلى سيدنا أسماعيل، غير أنه أول نبي نطق بها؛ لأنه تربى في قبيلة جرهم العربية، وفي العهد القديم تطلق على البدو، والقرآن الكريم هو أول من جمع العرب من بدو وحاضرة تحت مسمى العربية، وأقدم ما وصلنا من العربية المُبينة غير بعيد عن عهد الإسلام على لسان امرئ القيس (جواد: 2001). " وَيُقَالُ إِنَّ هُودًا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وزعم وهب ابن مُنَبِّهٍ أَنَّ أَبَاهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا نُوحٌ، وَقِيلَ آدَمُ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(ابن كثير: 1986) "وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ، أَنه قَالَ: خمسةُ أَنبياءَ مِنَ العَرب، وَهُمْ: مُحَمَّدٌ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَشُعَيْبٌ، وَصَالِحٌ، وَهُودٌ، صَلَوَاتُ اللَّه عَلَيْهِمْ". (الفاكهي: 1414هـ: والفاسي: 2000: وابن ومنظور: 1414هـ) فهل إسماعيل عليه السلام عربي النسب أم نُسب إلى اللغة العربية؟ وهل العربية عرق نسبت إليه اللغة العربية؟ أم هي لسان تكلمت العرب به فنسبوا إليه؟ كما قال الرسول الكريم: "يا أيها الناس إن الرب واحد، والأب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي" (الألباني: 1995). من الإعراب الذي يعني البيان والوضوح. وموضوع أصل اللغة لم يثبت القول القاطع فيه، وكل ما كتب فيه آراء.

اللغة أعظم منجزات الإنسان على افتراض أنها اصطلاحية، وهي كائن حي متطور، يعبر الإنسان بها عن حاجاته وأفكاره، فإن "اللغة والفِكر وجهانِ لعملةٍ واحدة، فلا بدَّ للفكر من لغة يعبّر بها الإنسان عن أفكاره ورغباته، ولا بد للُّغة من فكر حتى يطوّرها ويَسمو بها" (حماد:1985). فسمو اللغة من سمو الفكر الذي تعبر عنه. ولا ينكر دارس أن اللغة العربية متطورة تطورا راقيا، في بناها النحوية والصرفية، والصوتية، وهذا لم يأت من فراغ، فقد يكون من تطور فكر الناطقين بها، إذ يقول العالِم دولا كروا: "إنَّ الفِكر يصنع اللُّغة" (حماد: 1985). ويقول إدوارد سابير: "إنَّ نموَّ وتطور اللغة يعتمد إلى حدٍّ كبير على نمو وتطور الفكر" (أنيس: 1973). غير أن الفكر العربي في الوقت الذي وصلتنا فيه اللغة العربية بكمالها لم يكن ينسجم مع بنية اللغة الفكرية، فهي ذات بنية توحيدية، والعرب مشركة، وقد يُرد التطور فيها إلى أنها هبة السماء للإنسان منذ خُلق آدم على رأي من يراها لغة السماء، لكنا لم نصل إلى البت في ذلك، وليس هذا موضوع البحث وإن صب في نهاية الأمر في هذا النهر، ليكون محاولة على طريق الوصول إلى معرفة أصل اللغة.

إن الناظر في البنية النحوية، تستوقفه فلسفة التركيب النحوي، فهناك فاعل واحد للفعل، ومفعولات متعددة، ومبتدأ وابتداء، كما يستوقفك العامل ودوره الفكري في فلسفة النحو العربي.

ويثور في الذهن أسئلة عن النظام النحوي الدقيق للغة العربية، فهل هو صنيعة العرب؟ "ويتبع ما في طباع العرب" (التوحيدي: 1992)، وإذا كان كذلك فإن أول ما وصلنا من اللغة التي جاء عليها القرآن الكريم كانت على نضج عال، وكانت مجال تحد من الله عز وجل للعرب، والله لا يتحدى في أمر بسيط، فاللغة العربية عالية الدقة عند تفحص بنيتها النحوية، فنجد فيها الفكر التوحيدي الدقيق، والبنية الفكرية المنطقية المترابطة، وهو ما لم يكن عليه العرب الذين أخذنا عنهم اللغة، فهم مشركون، وأتباعُ دياناتٍ، التوحيد فيها مشوب، فكيف تكون معبرة عن فكر العرب! وهل العربية نسبة لعرق أم لصفة الإعراب بما يحمل من بيان وإفصاح؟ فتكلمها العرب ونُسبوا إليها، وهل اللغة العربية سليلة الثمودية، والصفوية، واللحيانية " مع أن هذه المجموعة من اللهجات الثلاث: الثمودية، والصفوية، واللحيانية، لم تصل إلينا إلّا عن طريق نقوش قليلة الأهمية على كثرتها، ضحلة المادة على تنوعها، وامتازت بأمرين، أحدهما: أنها أقرب لهجات العربية البائدة إلى الفصحى، والآخر: أن الخط الذي دونت به ينبغي أن يُعَدّ المرحلة الأولى في تطور الخط العربي وانتشاره". وأين هي الفصحى التي وصلت إلى اللهجات المذكورة؟" (الصالح: 1960).

وهذه أسئلة كبيرة على بحث واحد، لكني سأتناول في هذا البحث تحليل البنية الفكرية في التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية بناء على فكرة العامل، وأفكار أخرى ستناقش في موضعها: كالبنية الإسنادية؛ الفعل والفاعل، والفضلة، والجملة الإسمية؛ المبتدأ والخبر، علها تكون جزءا من جواب عما سلف من أسئلة، ولبنة في تعرُّف أصل اللغة العربية.

المطلب الأول: العامل

فكرة العامل في النحو العربي لم تأت من عبث أو ترف فكري زائد عن الحاجة كما يرى بعض المشتغلين بعلم النحو، وبعضهم لا يرى ضرورة لفكرة العامل، وآخرون يرون قصرها على العوامل الأول، وترك الثواني والثوالث، لكن المنطق العقلي في كل أمر يقتضي البحث والأخذ بالجانب النظري الفكري في كل أمر، فوراء كل عمل متقن فكرة متقنة التفاصيل، فالنجاح يعتمد على صواب الفكرة، وإذا سلمنا بأن اللغة أول أعظم منتج إنساني؛ فإن التدقيق الفكري فيها من أوجب الواجبات، ومن ذلك التدقيق وجود فكرة العامل.

وقد صنف النحاة العلل في اللغة إلى علل أول وعلل ثواني، وعلل ثوالث، فالعلل الأول كالابتداء والرفع، وما في بابها، وهي أساسية فكرية، وأما العلل الثواني والثوالث فلعلها من واقع الاستعمال اللغوي. يقول ابن جني في العلل ما دون الفاعل؛ وهي علّة العلة: "فهو تجوّز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة، فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة، ألا ترى أنه إذا قيل له فلِم ارتفع الفاعل قال: لإسنادِ الفعل إليهِ..." (ابن جني: د. ت)، وقيل ابن مضاء العلل الأول (المبارك: 1974)؛ لأنه بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب (ابن مضاء: 1979، و المبارك: 1974). ورفض ما بعدها من علل (المبارك: 1974)؛ لأن "العلل الثواني مستغنى عنها ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة" (ابن مضاء: 1979). وليس الأمر في حكمة العرب، فالنظام الفكري العربي الذي وصلنا متزامنا مع أول ما نعرفه عن اللغة التي وصلتنا، يختلف عن النظام الفكري اللغوي الدقيق في اللغة العربية، فتعليله بالحكمة دقيق، لكن ليس من جهة العرب بما تعلق باللغة - ولا أنفيها عن العرب - لاختلاف الفكرين العربي المشرك، واللغوي الموحِد، فاللغة ذات نظام لغوي فكريّ دقيق، يعالج وجوه المعنى المختلفة بكل دقة: كالابتداء والفاعلية ووحدة المبتدأ وتعدد الاخبار، وغيره مما سيتضح في البحث، فالفكر الديني العربي وقتها كان مشركا، لا يعالج المسائل الكونية الفكرية بدقة، وفي الشرك خلط بين منحوتات لا قوى لها واقعا، وفيه تعارض

منطقي مع وجود قوة مطلقة قادرة، تُدرك بالمنطق العقلي.

ومن آراء ابن مضاء في العامل قوله: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيد عمرا. أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) وذلك بين الفساد" (ابن مضاء: 1979، و السرطاوي: 1988)· والصواب عنده أن نقول: "كذا نطقت العرب به، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (ابن مضاء: 1979، و المبارك: 1974)، فهو لا يقتنع بكون الفعل أو غيره عاملا، ويقول: "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" (ابن مضاء: 1979، والمبارك: 1974)، فرفض ابن مضاء نصب المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بكليهما (السرطاوي: 1988). وخص المتكلم بالعمل فقال: "ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب؛ إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب" (السرطاوي: 1988)، والإعراب عنده لم يوجد ليدل على عوامل معينة، وإنما جاء ليدل على معان في نفس المتكلم (ابن مضاء: 1979). وهي تعليلات تؤمن بواقع الاستعمال اللغوي، ولم تقدم مسوغا سوى عمل المتكلم، أي الذات الواحدة العاملة في عموم اللغة. وهذا منطقي إلى حد ما، لكن المتكلم العربي لم يكن على وفاق فكري مع لغته، فهو مشرك ولغته ذات بعد توحيدي، ونظام نحوي دلالي يوجب الرفع والنصب والجزم وغيره للفصاحة والبيان، ما يدفع إلى الاعتقاد بوجود متكلم آخر على وفاق مع اللغة العربية ذات النظام النحوي التوحيدي، فالنظام العربي مشرك، ذو بعد قبلي مشتت، فكيف اجمعت العرب على تباعدها وكثرة لهجاتها على هذه اللغة، ولم تذب في لغة الفرس والروم، ومن المعروف أن الأمة الضعيفة تذوب في القوية بما في ذلك اللغة، وإن بقيت اللغة ستكون مشوهة.

وابن يعيش يرفض فكرة العامل غير اللغوي، فيقول: "إن التعري لا يصح أن يكون سببا، ولا جزءا من السبب؛ وذلك أن العوامل توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا. إذ لا بد للموجب من اختصاص يوجد ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة " (ابن يعيش). فهو ينظر إلى الاستعمال اللغوي، ولم ينظر البعد الفكري في اللغة. فمن ذا الذي أودع اللغة العربية التداولية هذا النظام الدقيق وخصوصا الفكر التوحيدي، وعلى اعتبار اللغة اصطلاحا؛ فإن اللغة بنت المجتمع ونتاجه الفكري، وهناك بون شاسع بين الفكر العربي المشرك والفكر اللغوي الموحِد.

والمخزومي ينفي أثر العوامل فيقول: "وليس في النحو عامل" (المخزومي: 1966)، فليس ما يمنع من تقديم الفاعل، وامتناع تعدد الفعل مع الفاعل الواحد، وأما جعل النحو "درسا لغويا يخضع لاعتبارات لغوية محضة، لا مكان بينها لحكم العقل ولا لمنطق العقل" (المخزومي: 1966)· وهذا التعليل لا يتوافق مع كون اللغة نتاج الفكر الإنساني، وذات نظام دقيق، عدا عن القول بتوقيفها، وهو على ما يبدو متأثر باللغات الغربية، فقد نشأت من واقع الاستعمال اللغوي، وما زالت تبحث عن هويتها، وهي خليط من لغات، فلم تنضبط بعد لقواعد دقيقة كاللغة العربية.

إن عموم الآراء النحوية تؤكد على العامل المعنوي - وهو الابتداء بغض النظر عن التفصيلات في العامل والمعمول- والأخذ به مع عدم نسبته للمتكلم بوضوح منذ نشأة علم النحو، وأما ظهور الخلاف لاحقا بين علماء النحو حول العاملية للفاعل أو لغيره؛ فهو دليل على عدم البت فيه، فأخذ فريق منهم باللغة كما وصلت، دون النظر في البعد الفكري للغة، وقد تكون لهم نظرة فلسفية في نشأة اللغة، فنسبوا العاملية إلى منطق فلسفي وهو الابتداء، ثم عوامل لفظية، وإذا سألنا، ماذا قبل الابتداء؟ ومن هو فاعل الابتداء؟ لا نجد جوابا، كما أننا لا نجد جوابا عما قبل الخالق، فتوقف النظر النحوي على الابتداء، وهو أبعد ما يمكن تصوره عقليا في العاملية اللغوية، انسجاما مع أبعد ما يمكن تصوره عن الخالق، ففكرة العامل لها ارتباط بفكرة الأولية والابتداء الكوني، لكن الفكرة ظلت مضطربة بين واقع الاستعمال ومنطق الاستعمال.

المطلب الثاني: بنية الجملة الفعلية

- **الفعل**

الفعل والفاعل بنية تركيبية إسنادية أساسية، لا يستغنى عنها في التركيب النحوي، وقد حُد الفعل بأنه: "كُلُّ لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل؛ وقيل: ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، وقد حَدَّه النحويون أيضًا حدودًا كثيرة" (الأنباري: 1999)، فهو ما أسند ولم يسند إليه، ما يعني أنه حادث لمحدِثٍ، فهو في المرتبة الثانية من حيث الوجود المنطقي في اللغة، يأتي بعد الفاعل، وهو أثر ودليل على وجود مؤثر، وحقه في التركيب النحوي المنطقي أن يكون ثانيا، وإن كان أولا في الاستعمال النحوي، وهو غير مستغن بذاته كاستغناء الاسم، فالاسم أصل مستغن بنفسه، والفعل فرع مفتقر للاسم، وعليه قال النحاة "إنما قُدم الاسم على الفعل؛ لأنّه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل؛ نحو قولك: زيد قائم، وأُخِّر الفعل عن الاسم؛ لأنه فرع عليه، لا يستغني عنه، فلما كان الاسم، هو الأصل، ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومفتقر إليه؛ كان الاسم مقدّمًا عليه" (الأنباري: 1999). فكل فعل مفتقر لاسم، وليس كل اسم مفتقر لفعل، وهذا يتوافق مع النظرة الدينية بعمومها، فالله الفاعل للكون لا يفتقر للفعل بل الفعل يفتقر إليه، ودليل على وجوده، ومنه جاء افتقار الفعل للفاعل في بنية اللغة العربية. بغض النظر عن اختلاف النحاة حول عمل الاسم في الفعل، وعمل الاسم في الاسم، بشروط أو بغير شروط (أبو حيان: 1998 والسيوطي: د. ت، والشنقيطي: 2010). فالفاعل واجب الوجود في الجملة الفعلية، إظهارا وإضمارا، بناء للمعلوم والمجهول، فالاسم وجود أساسي في الجملة الإسمية والفعلية. وهذا يماثل وجوب الإيمان بالله في السر والعلن، ووجوب توحيده، وإليه ترجع الأمور. وأسماء الله تعالى اتُخذَت من الأسماء وليس من الأفعال، قال تعالى: "الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ

وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (الحديد: 3).

- **عامل الرفع في الفعل**

لا اختلاف يذكر على عامل الابتداء في المبتدأ. فهو يعمل الرفع في الاسم. (سيبويه: 1988)، والاختلاف في عامل الرفع للفعل "وأما عامل الرفع، فاختلف فيه النحويون؛ فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم؛ وهو عامل معنوي لا لفظيّ، فأشبه الابتداء، فكما أن الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله؛ وهو قول الكسائي، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة" (الأنباري: 1999). ومهما كانت حجة كل منهم، فالجامع بينهم وجود عامل يؤثر في الفعل، ففكرة العامل في اللغة تنتمي لفكرة وجود الخالق الفاعل للكون. واللغة العربية واحدة من المظاهر في عالم البشر. سواء أكانت وقفا أو اصطلاحا. فإن كانت وقفا فلا جدال في أثر الفكر الديني التوحيدي فيها، وإن كانت اصطلاحا فهي من اصطلاح أناس موحدين متأثرين بالفكر التوحيدي، لا مشركين ولا كفرة.

- **حمل الفعل على الاسم في الإعراب**

الفعل المضارع يعرب ويبنى مثل الاسم، وحمل النحاة الفعل المضارع على الاسم في الإعراب "وإنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لأنه ضارع الاسم؛ ولهذا، سُمّي مضارعًا؛ والمضارعة: المشابهة، ومنها سُمّي الضّرع ضرعًا؛ لأنه يشابه أخاه"(الأنباري: 1999). وسواء أحمل الفعل على الاسم أو وقع موقعه (السيرافي: 2008)، فهو محمول عليه.

فالفعل يرفع على مشابهة المبتدأ لخلوه من العوامل اللفظية، والاسم والفعل في الجملة الفعلية أو الإسمية التي تخلو من العوامل اللفظية تتأثر بعامل معنوي عقلي؛ وهو الابتداء، ولا يسأل النحاة عن العامل في الابتداء، فلا جدوى من ذلك، وكذا الكون خالقه يدرك عقليا، ولا جدوى من السؤال عما بعد الخالق فالنتيجة واحدة، وهي جود الخالق. فالله قد خلا من أول يؤثر فيه، وكذا الابتداء في علم اللغة.

ويشابه الفعل المضارع الاسم في خمسة وجوه، وحملت الوجوه على الاسم، ولم تحمل على الفعل، اعترافا بمكانه الاسم في التأثير على غيره، والوجوه هي: (الأنباري: 1999).

الوجه الأوّل: أنه يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا، فيتخصص.

الوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، ألا ترى أنك تقول: إنّ زيدًا ليقوم كما تقول: إنّ زيدًا لقائم. ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلما دخلت على هذا الفعل، دل على مشابهة بينهما.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة، كما يكون الاسم، كذلك؛ تقول: مررت برجل يضرب؛ كما تقول: مررت برجل ضارب؛ فقد قام يضرب مقام ضارب.

والوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أنَّ "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه؛ استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع، والنصب، والجزم؛ ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختصّ به.

فاللغة تحفل بالاسم وتمنحه أولوية، وتنسب إليه وتخبر عنه، ولا تخبر عن الفعل لأنه أثر الفاعل، فلا يجوز عكس النسبة "والفعل لا يكون فاعلًا؛ لأن الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل"(الأنباري: 1999). ومن هنا نجد أن أسم الله وصفاته تكون بالأسماء وليس بالأفعال؛ فالأفعال صادرة عن الأسماء، وفي هذا ما يؤكد رأي البصريين بأن الاسم هو أصل الاشتقاق. فالمخبر عنه أصل، والمخبر به من الأفعال الناتجة عن الاسم.

- **الفاعل**

إذا أخذنا مفهوم الفاعل بأنه "اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه؛ نحو: "قام زيد، وذهب عمرو"(الأنباري: 1999). فإننا ندرك أنه عامل في الفعل بالإسناد، فالفعل حدثا وزمانا يقع في حيز فعل الفاعل، ويسند إليه، والكون فعل الخالق، ويسند إليه كل أمر، وهو الخالق.

وفي الفكر النحوي أنه لكل فعل فاعل، ولا يجوز تعدد الفاعلين على الفعل الواحد، وهي قواعد ومسلمات فكرية في الفكر التوحيدي، فالخالق واحد لا شريك له في الخلق، قال تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" (الإخلاص:1). فمن صفات العامل أنه "لا يؤثر العامل أثرين في محل واحد. ولا يجتمع عاملان على معمول واحد. ولا يمتنع أن يكون له معمولات" (السيوطي: د.ت، والفاكهي: 1993).

فلا يجوز أن يدخل العامل على العامل، كما أنه لا يجوز أن يُشرك شيء مع الله في التوحيد والخلق، ويوافق ذلك في العوامل عدم جواز دخول عامل على آخر؛ "لأن عامل النصب والجزم، لا يدخل على عامل الرفع"(الأنباري: 1999)، ولا يجتمع عاملان على معمول. ذلك أن "الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد"(الأنباري: 1999).

ومن ارتباط الفاعل بالفكر التوحيدي وجوب وجود الفاعل، سواء أقام بالفعل أو لم يقم به على النفي، نحو: ما قام زيد.، فليس مسوغا القول: أن الفاعل لم يقم بالفعل لعدم القيام به، فعدم القيام بالفعل فاعلية، وعدم إسناد الفعل له مباشرة لا يمنع من رفعه وإعطائه أقوى الحركات، وكذا الكون مفعول مطلق للخالق في جميع الوجوه، وإن صدر الفعل عن المخلوق؛ فهو مرهون بإرادة الخالق جبرا أو اختيارا. فالفاعل "يرتفع بإسناد الفعل إليه؛ لا لأنه أحدث فعلًا على الحقيقة، الذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي، كما يرتفع في الإيجاب؛ تقول: ما قام زيد، ولم يذهب عمرو؛ فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب، كما لو أوجبته له؛ نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وما أشبه ذلك"(الأنباري: 1999).

والفاعل يأتي بعد الفعل لا لأنه جزءا من الفعل (الأنباري: 1999)، فالفعل معمول للفاعل، والمعمول مرتبط بالعامل، وما تأخيره إلا لشدة العلم به، ووجوده واجب الوجود في التركيب اللغوي، كوجوب وجود الخالق في الفكر الديني، وأما تأخيره؛ فهو من التناسب مع بنية الافتقار النصي في الجملة، فالأول من بنية الجملة يفتقر للثاني، فالفعل يفتقر للفاعل والفاعل وفعله يفتقران للمفعول لبيان أثر الفاعل، والجملة تفتقر للنص، وتتوالى الجمل تباعا حتى يكتمل النص.

والأصل في وجود المفعولات وجود الفاعل، وعليه يكون الفعل مفتقرا للفاعل (ابن جني: د. ت)، فالفاعل صاحب الجملة "وكان صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنما هو الفاعل، وإنما جيء بالفعل له ومن أجله، وكان أشرف جزأيها وأنبههما" (ابن جني: د. ت)، وعليه يكون الفاعل عاملا في الفعل، والفعل أثر له. وإفراد الفاعلية للفاعل في الجملة الفعلية تعليل ينسجم مع البنية الفكرية في الجملة العربية، فهي مبنية على عقيدة التوحيد، فالله فاعل الكون، وكأن الجملة الفعلية بأجزائها صورة لعلاقة الكون بالخالق، وعمل الفاعل فيها يشبه عمل الخالق في الكون.

- **نائب الفاعل**

إذا حُذف الفاعل "وجب أن يقام اسم آخر مقامه... لأن الفعل لا بد له من فاعل؛ لئلا يبقى الفعل حديثًا من غير محدّث عنه، فلما حُذف الفاعل -ههنا- وجب أن يقام اسم آخر مقامه؛ ليكون الفعل حديثًا عنه، وهو المفعول"(الأنباري: 1999). فما المسوغ لإقامة المفعول مكان الفاعل، وهو ضدّه في المعنى، ومن رتبة تركيبية مغايرة للفاعل "قيل: هذا غير غريب في الاستعمال"(الأنباري: 1999)، فالتفسير بعدم الاستغراب الاستعمالي يدل على أن بنية اللغة العربية بنية فكرية، فالأسباب اللغوية لا تقدم مسوغا لمجيء المفعول مكان الفاعل نيابة عنه، لكن إذا نظرنا إلى اللغة من الجانب الفكري الديني نجد مسوغا لذلك، فلا وجود للخلق من دون خالق، وعليه لا وجود لفعل من دون فاعل، فأسموا المفعول به نائب فاعل لا فاعلا؛ لأنه في الأصل مفعول به، ولا يصح أن يأخذ مقام الفاعلية التامة، فالله تعالى متفرد لا يقوم مقامه ما سواه، ولا يجوز شغور مقام الفاعلية في اللغة، كما لا يجوز شغور الكون من الخالق، فلكل فعل فاعل.

ومن مظاهر التوحيد في اللغة العربية؛ أنه إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، فإنه يقام مفعول واحد مقام الفاعل المجهول، ولا يجوز جعل المفعولينَ في موقع نائب الفاعل؛ لأن "حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل، فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا " (ابن عقيل: 1980)، وفي ذلك تأكيد على مقام الوحدانية للفاعل في بنية الجملة العربية كوحدانية الخالق، نحو "أعطيت زيدًا درهمًا" فعند البناء للمجهول تصبح الجملة:أُعطِي زيد درهمًا. ونحو المفاعيل الثلاث قولك: أعلم الله زيدًا عمرًا خيرَ الناس: أُعلِم زيدٌ عمرًا خيرَ الناس"(الأنباري: 1999).

وفي الفكر اللغوي لا يوجد فعل من دون فاعل، فلكل حادث محدِث، وعدم الإقرار بوجود خالق للكون أبعد من الكفر في المفهوم اللغوي، فوَصف من لا يؤمن بوجود خالق بالكافر، لا ينفي وجود الخالق عند تحليل معنى كفر لغة، فالمعنى اللغوي يكشف العناد والتغطية على موجود، ونسبته إلى قوى أخرى، فالله تعالى وصفهم بما لا ينفي وجوده المطلق، فالكفر من التغطية لموجود. ومن ذلك بناء الفعل للمجهول لغايات دلالية، فالفاعل موجود في الفكر اللغوي لكنه غير معلوم للمتلقي، فلكل فعل فاعل.

- **المفعول**

يختلف النحاة حول العامل في المفعول به، هل هو الفعل أم الفاعل أم الفعل والفاعل معا،" فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معًا؛ والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح، وذلك؛ لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية؛ والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا، وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدل على أن العامل هو الفعل فقط "(الأنباري: 1999).

ومع هذا الاختلاف فإن النظر العقلي يوجب العاملية للفاعل كما قرر ابن جني "ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيرِه، وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح (ابن جني: د. ت).

ورأي ابن جني في العامل باعتبار اللغة اصطلاحا مرجح، فهو المرفوع؛ لأنه الأقوى وهو الأول في الوجود فلا فعل يسبق فاعله. وكل فعل له

مفعول بما أحدثه الفاعل؛ فبحصول الحدث في الفعل بتأثير من الفاعل، تحصل المفعولية، فلا فعل بلا مفعول، لأنه غاية، فكل حدث له مقصد، والكون مفعول للخالق ومقصد من مقاصده، ووجوده من مظاهر فاعليته، فكل حادث له محدِث.

فالعلاقة بين الفعل والمفعول مقصدية، وليست فاعلية مباشرة من الفعل، فالفعل لا يؤثر، وليس فاعلا مباشرا للمفعول به، ويرتبط المفعول به بالفعل ارتباطا جزئيا غائيا، فهو ناتج عن وقوع الحدث عليه، بما أحدثه الفاعل، وتضمنه الفعل، فالفاعل هو الذي فعل وأثر على المفعول به بالقصد، فالفعل معمول للفاعل، والمفعول به ناتج عن أثر الحدث المقصود من الفاعل، وعبر النحاة عن هذه العلاقة بالتعلق "لأن هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة، إلا أن لها تعلقًا بما عملت فيه، ألا ترى أن قولك: "ظننت" يدل على الظن، والظن يتعلق بمظنون، وكذلك سائرها؛ ثم ليس التأثير شرطًا في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق بالمفعول، فإذا تعلق بالمفعول، تعدّى إليه؛ سواء كان مؤثرًا، أو لم يكن مؤثرًا، ألا ترى أنك تقول: ذكرت زيدًا فيتعدَّى إلى زيد، وإن لم يكن مؤثرًا فيه، إلا أنه لَمّا كان له به تعلق عَمِل؛ لأن "ذكرت" تدل على الذكر، والذكر لا بد له من مذكور، يتعدّى إليه، فكذلك ههنا"(الأنباري: 1999). فتعليل ابن الانباري لعلاقة الفعل بالمفعول تبرز تعلق الفعل بالمفعول، وتنفي أثر الفعل على المفعول مباشرة، فالمؤثر الأول هو الفاعل بما أحدث من حدث تضمنه الفعل، وهو جزء من الفعل. فكل فاعل له فعل يتضمن حدثا يؤثر في المفعول. فالتأثير والعاملية للفاعل على المفعول به وسائر المفاعيل، والتعلق للفعل؛ لكون الحدث جزءا من الفعل.

والفعل المتعدي ظاهر مفعوله بالتعدي المباشر، وأما الفعل اللازم ففيه مفعول مطلق بحكم الاستعمال (التداولية) في اللغة، ويصل إلى المفعول به بالأدوات؛ كحرف الجر نحو: ذهب زيد إلى السوق. فالذهاب وقع إلى السوق وليس عليه، والفاعل أحدث الذهاب؛ وهو المفعول المطلق، والسوق مكان له، فالفعل لا يفعل نفسه؛ لأن الحدث جزء منه، إنما الفاعلية للفاعل والمفعولية أثر، وهكذا تتولد الجملة، الأول يؤثر في الثاني ثم الثالث إلى أن يصل التفاعل اللغوي إلى العمل النصي الكامل.

وهنا نرى ارتباط بنية الجملة الفعلية بالفاعل، ولكل فاعل فعل ومفعولات بالقصد، فالفاعل عامل أساسي في تكوين الجملة، والمفاعيل أثر الفاعل ودليل على وجوده، وهي مرتبطة به كارتباط الكون على تعدده وتنوعه بالخالق فاعلا له. فلو نزعنا الفاعلية من الجملة الفعلية لانتفى وجود المفاعيل. كما أن انتفاء الخالق ينفي وجود المخلوقات.

- **تعدد المفاعيل**

من الفكر التوحيدي في الجملة العربية تعدد المفاعيل لعامل واحد؛ وهو الفاعل وليس الفعل؛ يقول الأنباري: "الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة؛ فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء؛ وهي: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول له، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة، وليس له – أيضًا - إلا فاعل واحد"(الأنباري: 1999)، أو معمولات (السيوطي: د. ت، والفاكهي: 1993)· فالانفراد للفاعلية كما يقره ابن الانباري، لكن تعدد المفاعيل للفعل فيه نظر، فالتعدد في المفعولات يكون للفاعل، والفعل أثر الفاعل أو معمول للابتداء قياسيا على المبتدأ لخلوه من العوامل، كالفعل المضارع، وإن دخلت عليه العوامل صار معمولا لها تداوليا.

وتتعدد المفعولات للعامل؛ وهو الفاعل كما سبق توضيحه؛ لأنه من صفات العامل أنه "لا يمتنع أن يكون له معمولات".(الفاكهي: 1993)، فالخالق واحد والمخلوقات كثيرة، وقياسا على تعدد المفعولات والفاعل واحد؛ تعدد الزوجات والزوج واحد في الدين الإسلامي.

المطلب الثالث: الجملة الإسمية.

- **المبتدأ**

إذا نظرنا في تعريف النحاة للمبتدأ نرى أثر العامل ماثلا، فقالوا إن المبتدأ: "كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا؛ فقولنا: اللفظية احترازًا؛ لأن العوامل تنقسم إلى قسمين؛ إلى عامل لفظيّ، وإلى عامل معنويّ، فأما اللفظي؛ فنحو: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها؛ وقولنا: تقديرًا، احترازًا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى: "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت" (الانشقاق، آية1) وما أشبه ذلك؛ وأما المعنويّ، فلم يأتِ إلا في موضعين عند سيبويه، وأكثر البصريين؛ هذا أحدهما، وهو الابتداء؛ والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو: مررت برجل يكتب، فارتفع "يكتب" لوقوعه موقع كاتب" (الأنباري: 1999). فالقياس على الوقوع موقع الاسم، وفي ذلك تقديم للاسم على الفعل. ومسميات وصفات الخالق مبتدئ الكون تتصف بالإسمية لا الفعلية.

والابتداء عامل معنوي فكري يقوم على مفهوم منطقي، فلا يُخلى لفظ من عامل؛ لأن لكل لفظ محدِث، ولخلو المبتدأ والفعل من العوامل اللفظية، قيل بالابتداء لتستقيم منطيقة الأشياء؛ بأنه لكل حدث محدِث، فهو المؤثر في المكون اللغوي أسمي أو فعلي، ويعمل فيهما، فإن وجد العامل التداولي قالوا به وأعملوه، وأما عامل الابتداء فمعنوي مبدئي في كل شيء، أساسه فكري، وفيه منطق الفكر التوحيدي، فلا يجوز أن نخلي اللغة من عامل، كما لا يجوز أن يخلى الكون من خالق فاعل له، والعامل اللفظي تداولي ثانوي على الابتداء، كعمل الأدوات في الأفعال والأسماء. فنقول فعل منصوب بأداة نصب، واسم مجرور بحرف جر، ومفعول منصوب بالفعل أو فاعل الفعل.

ففكرة العاملية والفاعلية والأولية تسيطر على النحو، فكل حدث له محدِث، وإنا لنجد قياسا لرفع المبتدأ على رفع الفاعل، ما يدل على أهمية الفاعلية في بنية الجملة العربية، وتقديم الفاعل على المبتدأ "... أن المبتدأ مُخْبَر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه" (الأنباري: 1999، وابن الوراق: 1999).

- **العامل في خبر المبتدأ**

غلبت الآراء على أثر الابتداء والمبتدأ في العمل في الخبر، فكل ما بعد الابتداء معمول له، كالكون وما حوى، فهو معمول للخالق، فللخالق مطلق العمل في الكون، وما فيه من مخلوقات يسيرها بقوانين كونية مودعة فيه، وهذه القوانين معمول الخالق، نعمل بها، ومن ثم نرجع الأمر فيها إلى الخالق في نهاية المطاف، فنقول بعد كل نية وخطة وعمل: إن شاء الله، مع أننا نستخدم أدوات من الفعل بشري.

وقد اختلف النحويون في عامل رفع الخبر؛ "فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ... وذهب البصريون إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر؛ لأنه لمّا وجب أن يكون عاملًا في المبتدأ، وجب أن يكون عاملًا في الخبر، قياسًا على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ - على رأي بعضهم - وذهب قوم منهم أيضًا إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ؛ والمبتدأ عمل في الخبر، وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر، هو الابتداء والمبتدأ جميعًا؛ لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدل على أنهما العاملان فيه، الذي أختاره أن العامل في الحقيقة، هو الابتداء وحده دون المبتدأ، وذلك؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له، والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مشارك له في العمل"(الأنباري: 1999).

ومن هذه الآراء نرى البعد الفكري التوحيدي عند البصريين، وإن لم يذكروه، وإن لم يلتفتوا إليه كقاعدة في الفكر النحوي، إلا أنهم يصدرون عنه في جعل الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر، فالابتداء عامل معنوي خارجي، وخارج عن السيطرة اللغوية اللفظية، كسيطرة الخالق على المخلوقات، أما الكوفيون فذهب نظرهم النحوي إلى واقع الاستعمال اللغوي بعيدا عن النظر الفكري، وأثره في اللغة، ومنه الترافع بين المبتدأ والخبر، وأما سيبويه وجماعته فقد أخذوا بوجهتي النظر، فالابتداء والمبتدأ عاملان في البنية اللغوية، ولم يفصلوا بينهما، كعامل أساسي فكري وهو الابتداء، وعامل ثانوي تداولي من واقع الاستعمال اللغوي؛ وهو المبتدأ. وهناك من يفصل بين عمل الابتداء في المبتدأ وعمل المبتدأ في الخبر (ابن عقيل: 201/19801، ابن قيم الجوزية: 1954).

- **تعدد الخبر والمبتدأ واحد**

ومن الفكر التوحيدي في النحو العربي أن المبتدأ واحد، والخبر متعدد، والعامل في الخبرين واحد "فأما في الخبرين؛ فإن العامل فيهما جميعًا واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمخبر عنه واحد" (ابن جني: د. ت). وهنا تركز النظر النحوي على الجملة الإسمية، فوحدوا في المبتدأ.

ويتعدد الخبر والمبتدأ واحد، وما جاء من تعدد في المبتدأ لا يعدو أنه مصنوعا لا يقاس عليه، "قد يتعدد المبتدأ. وأكثر ما يكون ذلك في صورتين: يحسَن عدم القياس عليهما في الأساليب الأدبية والعلمية التي تقتضى وضوحًا ودقة؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر، وثقل جليّ. وقيل إنهما موضوعتان فلا يصح القياس عليهما" (عباس: 1398ه). فالتعدد للخبر لا المبتدأ. فتعدد المبتدأ مصنوع لا يؤخذ به، وهنا نرى نفور العربي من تعدد المبتدأ الذي يتنافى مع التوحيد مع أنهم مجتمع مشرك، فما سبب ذلك؟ وليس من تفسير له إلا القول بالدافع الفطري الموحِد الخفي في النفس، والحفظ لهذه اللغة، فأبقوا على وحدة المسند إليه كوحدانية الخالق، وعددوا المسند كظواهر مخبرة دالة على الخالق.

وأورد سيبويه ما يدل على وجود ظاهرة تعدد الخبر للمبتدأ في اللغة العربية "قال: سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

من يكُ ذا بتّ فهذا بتّي... مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتِّي "(سيبويه: 1988).

وقال ابن الحاجب " وقد يتعدد الخبر، مثل: زيد عالم عاقل " (الأستراباذي، 1978).

فالمبتدأ واحد والخبر متعدد، وفي هذا المظهر اللغوي تأكيد على مفهوم التفرد للأول والتعدد لما دونه.

المطلب الرابع: المصدر

كثر الخلاف بين النحويين حول أصل الاشتقاق وخاصة مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، فقال البصريون: إنه المصدر، وقال الكوفيون: إنه الفعل، وفي تعليل البصريين لكون المصدر أصلا ما يدل على لغة الفكر في نظرهم النحوي، وعلل البصريون المصدر كأصل للاشتقاق على الوجوه الآتية: (الأنباري: 1999).

الوجه الأول: أنه يُسمَّى مصدرًا؛ والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل؛ فلَمَّا سُمّي مصدرًا؛ دل على أنه قد صدر عنه الفعل.

والوجه الثاني: أن المصدر يدل على زمان مطلق؛ والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

والوجه الثالث: أن الفعل يدلّ على شيئين؛ والمصدر يدل على شيء واحد، قبل الاثنين؛ فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

والوجه الرّابع: أن المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره.

والوجه الخامس: أن المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل؛ لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين

والوجه السادس: أن المصدر لو كان مشتقًّا من الفعل؛ لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف، كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس؛ دلّ على أن الفعل مشتق منه".

فالوجه الأول تعليل لغوي دلالي، والثاني تعليل يعتمد المنطق العقلي، فالمطلق أصل للمقيد؛ فالفعل مقيد بزمن، والمصدر مطلق غير مقيد بزمن، فله مطلق العمل، وهو أصل الاشتقاق، وفي هذا التعليل ارتباط بفكرة الوجود المطلق لله تعالى غير المقيد؛ الفرد الصمد، وأما الفعل فمقيد بزمن، والمقيد محدث، وكل محدث زائل، فليس بأصل للاشتقاق. والثالث أن المصدر يدل على شيء واحد، والله فرد أحد، والفعل يدل على الاثنين، فقدم الفرد لاكتفائه بذاته على الفعل الذي يفتقر لغيره؛ فالمكتفي بذاته مقدم على المفتقر، والله مكتف بذاته. والرابع يحمل معنى الوجه الثالث ولكن من جانب الإسمية، فهو تعليل عقلي؛ فالفعل مفتقر في وجوده للفاعل، وهو أولى بأن يكون فرعًا على ما ليس مفتقرًا إلى غيره. والخامس فيه تعليل عقلي، فلو كان المصدر فرعا على الفعل لحمل صفات الفعل ومعنى ثالث، فالفرع يحمل صفات الأصل كخاصية التوريث الجيني، وهذا ما لم يحدث بل أن الفعل قد ورث المصدر ومعنى آخر وهو الزمن، فالمصدر متفرد، والتفرد من صفات الذات الإلهية، وأما الفعل ففيه ثان وهو الزمن. أما السادس ففيه استقلال وعدم التبعية وحرية التصرف، فالمصدر لديه مقدرة على التصرف أكثر من الفعل، الذي يقدر على التصرف أكثر أولى بالأصل، وهو تعليل عقلي ديني يستند إلى فكرة الاستقلال والتفرد والتصرف في الكون.

ومجمل هذه المسوغات والسمات تنسجم مع الصفات الألوهية، ولفظ الجلالة وصفاته الإسمية، فالمصدر اسم، والألفاظ الدالة على الجلالة أسماء.

المطلب الخامس: علامات الإعراب

ومن الانعكاسات للفكر التوحيدي في النحو العربي، جعل رتبة الرفع للفاعل، فهي أقوى الرتب النحوية، فالرتبة الأقوى للأقوى في البنية النحوية للجملة؛ وهو الفاعل، وعلامات النصب والجر أضعف من الرفع، فجعلت علامة على أثر الفاعل في ما دونه، فالمنصوبات والمجرورات من الآثار الدالة على فعل الفاعل، فكانت كذلك، وليست مرفوعة، فالمنصوبات والمجرورات دوال على أثر العمل، وموجهات للبنية الإسنادية، توجه الجملة إلى النص الذي تنتمي إليه، فالرفع للأول والأقوى وذلك "أن الفعل أقوى من المفعول؛ فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى؛ وهو الرّفع، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعفُ، الأضعفَ وهو النصب... وأن الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر؛ فأعطي الأوّلُ الأوّلَ، والآخرُ الآخرَ" (الأنباري: 1999).

ومن العناية بالفاعل على ما سواه في اللغة، كما ذكر النحاة: أن يعطى الحركة الأثقل لإيجاد التوازن بين المرفوعات والمنصوبات "فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقل من المفعول، فالرّفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موزاية لكثرة المفعول"(الأنباري: 1999). وهي محاولة لتعليل ما هو موجود في النظام اللغوي من واقع الاستعمال، فعلة التوازن رأي، وعلة القوة رأي، وأرى أنها علة التفرد بالفاعلية للفاعل في بنية الجملة النحوية، والأولية للمبتدأ، فأخذا الرفع علامة القوة في اللغة، فأثر الفاعل في الجملة العربية صورة لفعل الخالق في الكون، فهو الأحق بالحركة الأقوى، وما رُفع سواه إلا بالتبعية والشبه، فرفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، وفيه توضيح قد ورد، فأخذ الفاعل الرفع، وترك للمحدثات التابعة له علامات النصب والجر والجزم. وأما رفع الفعل المضارع فعلى المشابهة للاسم في الخلو من العوامل اللفظية، وليس على الأصل.

المنصوبات والمجرورات

أما الصفات والأحوال والتمييز وسائر المنصوبات والمجرورات مما وصف بالفضلة، فهي موجهات نصية في بنية الجملة، ومقاصد دلالية لبنية الإسناد، ترتبط به وتنضبط له، وبها تتعين المقاصد الدلالية، وبها تعرف الجملة نصها الذي تنتمي إليه، فهي آثار للمؤثر، ترتبط به وتتبع له. فجاءت منصوبة ومجرورة.

الخاتمة

على ما سبق عرضه يتبين لنا أن بنية الجملة العربية قائمة على فكرة التوحيد، فالفاعل واحد، ولا يجوز أن يلتقي فاعلان على فعل واحد، ولا تخلو الأفعال من فاعل وإن بنيت للمجهول، أو كان الفاعل مفعولا في المعنى نحو: انكسر الزجاج. ومات الرجل.

والفاعل واحد والمفعولات متعددة، فهي معمولة له يُعددها ولا يتعدد، فالجملة الفعلية كلها تقع في إطار تأثير الفاعل ولا أثر للمفاعيل عليه، فالفاعل في الجملة النحوية يحاكي صورة الخالق في تفرده، والمفاعيل تحاكي صورة المخلوقات في وقوعها موقع المعمول وفي تعددها.

والمبتدأ واحد والأخبار تتعدد، والابتداء عامل في المبتدأ والخبر، فالجملة في اللغة العربية صورة لعلاقة الكون بالخالق. لا بد لها من عامل،

والكون لا بد له من خالق.

ويظهر لنا أن البنية النحوية للجملة في اللغة العربية بنية اسمية في الأساس، وذلك ينسجم مع فكرة التوحيد في بنية الجملة العربية، فرأس الجملة الإسمية مبتدأ، والعامل فيها الابتداء وكلاهما اسم، ويخبر عنها بالاسم والفعل، ويؤول الفعل بالاسم في محل الابتداء.

والجملة الفعلية ظاهرها التداولي أن تبدأ بالفعل؛ ولكن البنية العميقة لها اسمية، فالفعل يتحصل في الواقع الاستعمالي من عمل الفاعل، كما أن الأفعال تؤول بالأسماء، فالجملة الفعلية فرع على الجملة الإسمية. وأما المنصوبات والمجرورات فهي آثار الفاعلية وموجهات للإسناد نحو النص الذي ينتمي إليه.

ونظرية العامل من أصول الفكر النحوي، فلا يخلو البناء النحوي من عامل، والعامل على نوعين: عامل معنوي؛ وهو فكري أساسي في الفكر النحوي، وعامل لفظي؛ وهو تداولي من واقع الاستعمال، وما لا عامل له من الملفوظ، أعملت فيه العوامل المعنوية كالابتداء في المبتدأ، وخلو المضارع من العوامل. فالكون لا يخلو من عامل أحدثه وأثر فيه، وفكرة العامل في النحو فكرة منطقية، تنسجم مع أثر الخالق في الخلق، بأن لكل حادث محدِث، فما لا ندركه بالمحسوس ندركه بالمعقول. وكل عمل مادي وراءه فكرة تقوده، ولكل فكرة مفكر. وكل عمل مادي أو معنوي له عامل.

ومن مناقشة البنية الفكرية في الجملة العربية، أتساءل: هل الفكر التوحيدي في بنية اللغة العربية انعكاس للبنية الفكرية عند العرب قبل الإسلام، أي أن اللغة اصطلاحيه، ووليدة المجتمع الذي أنتجها أو استعملها، فإذا كان ذلك، فإن اللغة العربية وليدة مجتمع غير المجتمع الذي نعرفه في العصر الجاهلي المشرك الوثني الذي كان قبل الإسلام، بل هي بنت مجتمع يدين بالتوحيد، وهو على وعي كبير بأسس التوحيد، فتمثله المجتمع في لغته، وأن الدين قد كان مكوّنا حضاريا أساسيا في حياته، ومؤثرا فيها بقوة، فدخل في صياغة الفكر اللغوي عدا عن التركيب اللغوي، وهذا الدين الذي دانوا له، يقوم على التوحيد كالدين الاسلامي الذي ندين به، وعلى ذلك فاللغة العربية أقدم كثيرا من العصر الجاهلي والعصور اللغوية المنظورة قبله، لعدم انطباق صفة التوحيد في اللغة العربية مع الفكر السائد قبل الإسلام قربه وبعيده. فمن أين جاء التوحيد إلى لغة العرب؟

وأما ما ظهر من اشتراك فاعلين في فعل أو تعدد مصنوع للمبتدأ؛ فكان من النادر الذي لم يسر في لغة العرب، وفيه توجيهات لغوية، ولا يقاس عليه، فلغة أكلوني البراغيث. لم تشع في اللسان العربي، وعدم سريانها رفض لفكرة الإشراك، وإبقاء على التوحيد من حيث لا يشعرون.

وإن لم تكن اللغة من معطيات الوجود البشري ونتاج حضارته، فما أصل التوحيد في لغة العرب؟ هل هو توقيف إلهي؟ فحملت اللغة العربية هذه الطاقة التوحيدية. ولعل صفة التوحيد، والأولية في العوامل الأول، والافتقار للفاعل، والأصل للمصدر، والفاعلية للفاعل على المفاعيل، وأثر الابتداء على المبتدأ، تقود إلى القول بتوقيف اللغة من باب التدليل لا الجزم. فهي خصائص فنية لغوية متطورة ناضجة فيها البعد الديني، كالأولية للخالق على الخلق، والبدء، والتفرد، والفاعلية، كما أننا نجد في انفراد الفعل بفاعل واحد، وتعدد المفاعيل للفاعل، توافق مع تعدد الزوجات والزوج واحد في الدين الاسلامي، وفي ذلك مع مظاهر التوحيد ما يدل على ارتباط اللغة العربية بقوم لهم فكر مطابق للفكر الإسلامي، قبل ظهور الاسلام في جزيرة العرب على يد سيدنا محمد عليه السلام بزمن بعيد، ولكن متى وأين كان ذلك؟

وأمر آخر نستشفه من اصطباغ اللغة العربية بالتوحيد، وهو أن الدين الذي نشأت اللغة العربية في أكنافه في سالف الأزمان مطابق في أسسه للدين الإسلامي الذي جاء على يدي سيدنا محمد علية الصلاة والسلام، ولكن حدث خلل لاحقا في التفكير الديني عند أتباعه، فأشركوا وكفروا، وبقيت اللغة العربية سليمة ودليلا على الأصل الديني الذي نشأت في أكنافه.

ولقد وصلنا شعر امرئ القيس على أعلى ما يكون من الفصاحة والبلاغة، ولا علم لنا بما سبقه من شعر ولغة إلا ما كان من نقوش وكتابات عربية قديمة، ليست بنضج شعر امرئ القيس ومن عاصره، إذًا هناك حلقة مفقودة ما بين مرحلتين في اللغة العربية؛ مرحلة الأصول، ومرحلة الوصول سليمة من التغيير، فلم تؤثر هذه الملل على ما فيها من تعدد للآلهة والشرك في بنيتها منذ ولادتها على سمة التوحيد على مدى قرون من الاستعمال قبل مجيء الاسلام إلى أن وصلت إلينا سليمة قوية، وفي ذلك ما يدل على أن مفهوم الحفظ الوارد في القرآن الكريم قد يشمل اللغة، فاللغة من معاني الذكر، قال تعالى "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ". ولعل استخدام مصطلح لسان أصوب من لغة؛ فالذكر مذكر، واللسان مذكر، واللغة مؤنث، مع التجاوز للأصل المعجمي للغة ففيه قول.

والبنية التوحيدية في اللغة العربية تقود إلى السؤال عن أصل تسمية العرب بالعرب؛ أهي من نسبتهم إلى يعرب بن قحطان أم بانتسابهم للغة معربة، أي بيّنة وواضحة، آمنوا بعظمتها، فاتخذوها لغة لهم ونُسبوا لها؛ أي أن العرب وجدت هذه اللغة في قوم آخرين، وأخذوا بها وتحدثوا بها، وانتسبوا إليها لا لقومها أو أن العرب قد اندغموا واندمجوا مع أهلها وصارت الغلبة لهم في الوجود، فنسبت اللغة إليهم.

وإذا كان العرب أول من تكلم اللغة العربية؛ فهم من الضاربين في أعماق التاريخ البشري، وموحدون منذ أن عرف الإنسان التوحيد لله، وأنهم نشؤوا في أحضان التوحيد، ولا نعرف توحيدا سابقا كما هو في بنية اللغة العربية إلا التوحيد الإسلامي، وما أخبر عنه القرآن الكريم من قبل من صحيح الملل. والعربية أقدم من رسالة الإسلام التي نزلت على يد سيدنا محمد علية الصلاة والسلام، أي أنها لغة أناس موحدين من قبل، وموغلون

في القدم قياسا على التاريخ اللغوي المعروف لدينا، فمنذ كان التوحيد بحاجة للغة تنشره على وجه الأرض كانت اللغة العربية، فهل كينونتها اصطلاحية أم وقفية؟ وإذا قارنا بين التاريخ اللغوي المتاح والتوحيد في اللغة العربية وتاريخ الأعراق البشرية، لا نجد مناصا من الوقوف على حد التوقيف في نشأة اللغة إلى أن نكتشف معطيات حضارية جديدة تنفي ذلك.

وإذا نظرنا في معنى عرب والإعراب في اللغة؛ فهي الإبانة والإفصاح والإيضاح، وعلى هذا هل يمكن القول: إن الانتساب للعربية قد يكون من ناحية اللسان؟ فليس من باب توحيد الأمة فقط أن يقول الرسول الكريم: إن العربية باللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي، ومن هنا جاءت صفة العربية لسيدنا إسماعيل عليه السلام. فالعرب أخذت بهذا اللسان على أحسن ما يكون، وأعربت عن نفسها، وانتسبت له، فاللسان العربي قبل العرب القوم، وهو على ذلك سابق على يعرب بن قحطان. فمتى وُضعت ثوابت هذا اللسان؟ ومن وضعها؟

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأستراباذي، رضي الدين،(1978م) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، 1992م، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المكلة العربية السعودية، ط1، 1412.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري،1999م، أسرار العربية،، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ.

أنيس فريحة، 1973، نظريات في اللغة، دار الكتاب بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، د.ت، الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

جواد، علي، 2001م، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، ط4، 1422هـ.

حماد، أحمد عبدالرحمن، 1985 العلاقة بين اللغة والفكر، دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر واللغة، دار المعرفة الجامعية.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس،(1992 م)، المقابسات، المحقق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، ط2.

أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي،1998م ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ

الخولي، محمد علي،1982م، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان.

السرطاوي، معاذ،1988م، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 1408هـ.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، 1988م الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ.

السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، 2008م، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر، د.ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الشنقيطي، محمد بن أبَّ القلاوي، 2010م، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، شرح، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ.

الصالح، صبحي إبراهيم، 1960م، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ.

عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، 1398.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري،1980م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ.

عمايرة، خليل أحمد، 1987م، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه - ودوره في التحليل اللغوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1.

الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، 2000م، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1421هـ.

الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر – بيروت، ط2، 1414هـ.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، 1993م، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، 1954م، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1373هـ

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، 1986م، البداية والنهاية، دار الفكر، د.ط، 1407هـ

المبارك، مازن، 1974م، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1393هـ

المخزومي، مهدي، 1966م، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1386هـ

ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس، 1979م، الرد على النحاة،،دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط2، 1414هـ

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، 1999م، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ

ابن يعيش، د.ت، شرح المفصل، شرح وتعليق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، د. ط.

References

Abbas Hasan, (1398)..An-nahw Al-Wafi, Dar Al-Maarif, (15th).

Abu Hayyan Al-Tawhidi, Ali bin Muhammad bin Al Abbas, (1992 AD),(2nd). Al-Muqabasat, Commentary: Hassan Al-Sindoubi, Suad Al-Sabah House,

Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Hayyan Atheer al-Din al-Andalusi, (1998 AD). Irtishaf AD-Darab min Lisan AL-Arab, Commentary, explanation, and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, (1st), 1418 AH.

Al-Akbari, Abu Al-baqa'a Abdullah bin Al-Hussein Al-Abdari Al-Baghdadi Moheb Al-Din, (1995 AD), Al-Lubab fi Ilalil-BinaI wal-Irab, Commentary: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr - Damascus, (1st), 1416 AH.

Al-Albani, Abu Abd al-Rahman Muhammad Nasir, Ibn al-Hajj Noah ibn Nadim, Al-Ashqury al-Albani, (1992 AD), A series of Fake and weak hadiths and their negative impact on the nation, Dar Al-Maarif, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, ed1, 1412.

Al-Anbari, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Obaidullah al-Ansari, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari, (1999 AD), Asrar al-Arabia, Dar al-Arqam bin Abi al-Arqam, (1st), 1420 AH.

Al-Astrabadi, Radhi Al-Din, (1978 AD) Sharh Al-Radhi Ala Al-Kafiya, Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, University of Garyounis, 1398.

Al-Fakhi, Abdullah bin Ahmed Al-Fakhi Al-Nahwi Al-Makki, (1993 AD), Explaining the Book AL-Hudud fi AL-Nahw, Investigator: Dr. Al-Mitwali Ramadan Ahmad Al-Damiri, Wahba Library, Cairo, (2nd), 1414 AH.

Al-Fakhi, Abu Abdullah Muhammad Ibn Ishaq Ibn Al-Abbas Al-Makki Al-Fakhi, (1414 AH). News of Mecca in Old and Modern Times, Commentary: (2nd) .Dr. Abd al-Malik Abdullah Dahish, Dar Khidr - Beirut, ,

Al-Fassi, Muhammad bin Ahmed bin Ali, Taqi al-Din, Abu al-Tayyib al-Makki al-Hassani al-Fassi, (2000 AD), Shifaul-Gharam bi AKhbaril-Baltil-Haram, Dar Al-Kutub Al-Alami, Cairo, (1st), 1421 AH

Al-Khouli, Muhammad Ali, 1982 AD, Theoretical Linguistics Dictionary, Lebanon Library.

Al-Makhzoumi, Mahdi, (1966 AD), in the Arabic Grammar Rules and Application according the Modern Scientific Method, (1st).Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Press Company, Egypt,1386 AH.

Al-Mubarak, Mazen, (1974 AD), Arabic grammar, the grammar Cause: its origins and development, Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution, ed3, 1393 AH.

Al-Saleh, Subhi Ibrahim, (1960 AD), Studies in the Phylology of Language, Dar Al-Alam for millions,(1st), 1379 AH.

Al-Sartawi, Moaaz, (1988 AD), Ibn Mudhah Al-Qurtubi and his grammatical efforts, Dar Majdalawi, Amman, Jordan, 1st, 1408 AH.

Al-Shanqeeti, Muhammad ibn Ab al-Qalawi, (2010 AD), Fathu Rabbil-Bariyya fi Sharhi Nadhmil-Ajrumiyya, Commentary, Ahmad bin Omar bin Musaed al-Hazmi, Al-Asadi Library, Makkah Al-Mukarramah,(1st), 1431 AH.

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, (n.d.). Hamul-Hawama fi Sharh Jamaiel-Jawamia, Commentary: Abd al-Hamid Hindawi, The Reconciliation Library, Egypt.

Amayreh, Khalil Ahmed, 1987 AD, the grammatical factor between his supporters and opponents - and his role in linguistic analysis, (1st),Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution,.

Anis Fariha, (1973), Theories in Language, Dar Al-Kitab Beirut.

As- Serafi, Abu Saeed Serafi Al-Hassan Bin Abdullah Bin Al-Marzban, (2008 AD), Explanation of the Book of Sibawayh, Commentary: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali,(1st).Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon,

Hammad, Ahmed Abdel-Rahman, (1985), The Relationship between Thought and Language, University Knowledge House.

Ibn al-Warraq, Muhammad bin Abdullah bin al-Abbas, Abu al-Hassan, Ibn al-Warraq, (1999 AD), grammar causes, Commentary: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, Al-Rashid Library, Riyadh, Saudi Arabia, (1st), 1420 AH.

Ibn Aqeel, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili al-Hamdani al-Masri, (1980 AD), Ibn Aqeel commented on the Ibn Maliks ALfiyya, the Commentary, Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Jawdah al-Sahar and Co.,(20th) . 1400 A.H.

Ibn Jenni, Abu Al-Fath Othman bin Jenni Al-Mawsali, (n.d).,(4th) .AL-KHasais, Publisher: The Egyptian General Book Authority,.

Ibn Katheer, Abu al-Fida'a Ismail bin Omar bin Katheer al-Qurashi al-Basri and then Damascene, (1986 AD), Beginning and End, Dar al-Fikr, 1407 AH.

Ibn Mada`, Ahmad bin Abd al-Rahman bin Muhammad bin Omair al-Lakhmi al-Qurtubi, Abu al-Abbas, (1979 AD), Response to grammarins, Study Commentary: Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna, Dar al-I'tasam, (1st), 1399 AH.

Ibn Mandhoor, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din bin Manzur al-Ansari al-Ruwa'afi al-Afriqi, Lisan al-Arab, Dar Sader, (2nd). Beirut, ,1414 AH.

Ibn -Qayyim al-Jawziyyah, Burhan al-Din Ibrahim ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn al-Qayyim al-Jawziyya, 1954 AD, Irshad As-Salik ila Halli ALfiyyat Ibn Malik, Commentary: Dr. Muhammad ibn Awad bin Muhammad al-Sahli, Lights of the predecessor , (1st).Riyadh, 1373 AH.

Ibn Yaishish,(n.d.), Sharh Al-Mufassl, Explanation and Commentary of Al-Azhar Sheikh, Department of Light Printing.

Jawad, Ali, 2001 AD, Detailed in the history of Arabs before Islam, Dar Al-Saqi,(4th), 1422 AH.

Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harthy loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh, 1988 AD The book, the Commentary: (3rd). Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo,1408 AH.

The Holy Quran